

الفصل الثاني

مفردات المحاضرة

- ١- علم الاجتماع السياسي علم الدولة
- ٢- علم الاجتماع السياسي علم السلطة

علم الدولة

أوضحنا في المحاضرة السابقة الآراء التي اعتبرت علم الاجتماع السياسي علم الاجتماع العام أو هو علم مستقل حاله حال العلوم الإنسانية الأخرى كذلك هناك اختلاف بوجهات نظر الباحثين حول المواضيع التي يدرسها هذا العلم كما اشرنا ومن أهم تلك المواضيع هو (علم الدولة)

إن كلمة سياسي حسب المفهوم الإغريقي هي المدينة وضواحيها ومستعمراتها والسكان وأسلوب حياتهم والعلاقات القائمة بينهم والنظام الذي يسودهن ويرى أصحاب هذا الاتجاه إن طبيعة وظيفة السياسة لم تتغير في المجتمعات الحديثة ويرى هذا الاتجاه أن الدولة تعني (التجمعات البشرية المنظمة)

ماذا نعني بان السياسة شرط من شروط النظام المستقر

يرى هذا الاتجاه إن السياسة تتطلب نظام مستقر والجماعات الاجتماعية الصغيرة جزء من هذا النظام وهذه الجماعات تساعد في خلق السياسة التي سلوكها داخليا لا يكون ذا طبيعة سياسية وتكون وظيفتها تختلف عن وظيفة الدولة

ويرى هذا الاتجاه إن وظيفة علم الاجتماع السياسي هو تحليل مؤسسات الدولة ويرى (كرير واورليانز) إن موضوع علم الاجتماع السياسي هو وصفا وتحليل وشرح البيئة الاجتماعية (الدولة) ويجن إن يتناول البحث في الشرعية وشروطها، واحتكار القوة من قبل الدولة/صراع الوحدات الفرعية مع الدولة وهناك من يرى إن اهتمام علم الاجتماع الدولة وشرعيتها وبالبيئة الاجتماعية أدت به إلى تجاهل الحكومات أشكليه وعملية صنع القرار وعملية الاختيار ولمنافسه أسياسيه وعقد الائتلافات النظرية أشكليه القاعدية

الاتجاه الماركسي والدولة

إن هذا الاتجاه يتمثل في (سان سيمون_ هيكل_ ماركس) واتخذ التحليل المادي بالأحداث التاريخية والصراعات ألقائمه بين ألقبقة ألبرجوازيه (مالكه للإنتاج) والطبقة ألعاليه (فاقده للإنتاج)

ودرس الأشياء والظواهر باعتماد بعضها على البعض وعلاقتها فيما بينها

واعتبر إن مذهب الدولة جزء من المذهب العام في التطور الاجتماعي الذي يرتبط بوسائل الإنتاج وعلاقات الإنتاج وتفرق الماركسية بين البنية السفلية والبنية الفوقية والقوة المحركة للتطور تكمن في البنية السفلية (العمال) بسبب وعي الجماهير وإدراكها للمشاكل ومساهمتها في حلها وتسيير الشؤون العامة للدولة والمجتمع

نقد هذا الاتجاه

على علم الاجتماع إن يحدد مفهومه للدولة فالدولة لها مفهومين
١_ الدولة (الأمة) تدل على المجتمع القومي
فإذا نظر علم الاجتماع على إن الدولة هي (الأمة) فمعنى ذلك إن المجتمع يختلف عن الجماعات الأخرى وهذا يعني إن نصنف العلوم الاجتماعية حسب طبيعة المجتمعات ويصبح علم الاجتماع السياسي مقابلا لعلم الاجتماع العائلي (وهذا يفقد وحدة الموضوع والتخصص)

٢_ أما إذا نظرنا إلى (الدولة-الحكومة) فإن علم الاجتماع السياسي يكون محصور بدراسة جهاز الدولة (مؤسسات الدولة)
فإذا ما وضعنا دراسة السياسة بالدولة فهذا يجعلنا نقع في إطار المؤسسي (أي دراسة السياسة للقواعد والأسس الاجتماعية) وهذا يؤدي إلى تفسير القواعد الاجتماعية بالقواعد التي تحكمها ويسمى العكس وهذا الاتجاه يرتبط بنظرية (السيادة) التي ترى الدولة مجتمع كامل ويسيطر على كل المجتمعات والحكام بالدولة يتمتعون بالسيادة ولا يشاركون فيها رؤساء الجماعات الأخرى

علم السلطة

إن اهتمام علم الاجتماع السياسي بالسلطة اعم واشمل من الدراسة لمفهوم الدولة معلا ذلك بان الأفراد يعيشون في المجتمع ولهم علاقات بالأفراد الآخرين (تمر عبر جماعه اجتماعيه تأخذ شكل المؤسسة) فهو عضو في عائله ونقابه أو حزب... الخ
وهذه البنى مرتبطة (بسلطه ما) زعيم حزب-رئيس نقابه-زعيم ديني... الخ

وعليه فان السلطة واقعه اجتماعيه توجد في أجماعه الاوليه كما في أجماعه المركبه وتوجد في المؤسسه العليا في المجتمع يطلق عليها تعبير (السلطة السياسية) ويرى أصحاب هذا الاتجاه انه لايمكن دراسة سلطة الدولة ما لم تدرس سلطة تلك البنى الاجتماعيه لأنها اقل تعقيدا وان اهتمام علم الاجتماع السياسي بسلطة الدولة لايعني أن يعزل عن العناية بالبنى الأخرى لان مفهوم السلطة لا ينحصر بسلطة الدولة

إن الظاهرة السياسية تمر عبر محكومين وحاكمين الذين يتخذون قرارات والآخريين عليهم التنفيذ والطاعة وهذه موجودة في كل الجماعات سواء كانت مبنية على بنى اجتماعيه أو غيرها وان دراسة علم الاجتماع السياسي للظواهر (السياسية) تجعله في مواجهة علم الاجتماع الاقتصادي-الدينيالخ

وهذا يؤدي به إلى دراسة السلطه حيثما وجدت

مدرسة المادة / زينب عبدالله محمد

ا